الجمهورية العربية السورية

البرنامج الوطني للعمل اللائق
٢٠٠٨-٢٠١٠

شباط/ فبراير ٢٠٠٨

١. مقدمة

يهدف البرنامج الوطني للعمل اللائق إلى تطوير نهج متناسق وشامل ومتكامل للحد من العجز في العمل اللائق في سورية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الاولويات التي تم الاتفاق عليها بين منظمة العمل الدولية والحكومة السورية والشركاء الاجتماعيين. ويمثل البرنامج إطار استراتيجي وتنفيذي لخطة عمل منظمة العمل الدولية في سورية. ويعبر أيضا عن التزام حكومة الجمهورية العربية السورية، والاتحاد العام لنقابات العمال، وغرفة صناعة دمشق وريفها بالتعاون مع منظمة العمل الدولية لتعزيز فرص العمل اللائق والمنتج للنساء والرجال في ظروف من الحرية والعدالة والكرامة.

تحدد هذه الوثيقة أوليات البرنامج الوطني للعمل اللائق والنتائج المتوقع تحقيقها والاستراتيجيات لتنفيذ البرنامج خلال فترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ وقد تم تطويرها في سياق دعم الأمم المتحدة المتكامل للجهود الوطنية لتحقيق الأهداف التنموية الوطنية.

٢. السياق الوطني

السياق الاجتماعي- الاقتصادي

سوريا بلد منخفض إلى متوسط الدخل حيث يبلغ الناتج الإجمالي المحلي لكل فرد ١٣٨٠ دولارا أمريكيا ويصل عدد السكان إلى ١٩.١٧٢ مليون شخص مع معدل نمو يبلغ حوالي ٢.٥٨% في السنة[١]. وصل معدل النمو الاقتصادي حوالي ٥.١% في عام ٢٠٠٦.[٢] كما وضع مؤشر التنمية البشرية الخاص بالأمم المتحدة سوريا في المرتبة ١٠٨ من أصل ١٧٧ دولة ضمن لائحة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة.

استعادة سورية نموها خلال الأعوام الثلاثة الماضية، بعد فترة من الجمود الاقتصادي والبيئة الإقليمية المضطربة، وانخفاض في إنتاج النفط. وكان هناك إجماع عام بان النمو الاقتصادي والاستثمار نتج عن تحسن في البيئة الاقتصادية[٣]. وقد أدى النمو إلى تدني نسبة البطالة من ١١.٧% في عام ٢٠٠٢ الى ٨.٥% منذ عام ٢٠٠٦[٤]. وقد تم تعديل الكثير من القوانين والتشريعات لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، لكنها غير كافية لدعم الأنشطة الاقتصادية بالقدر المطلوب. وهناك تحديات أخرى تتمثل في عدم توفر البيانات والإحصاءات الدقيقة لاتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

انخفضت نسبة الفقر (خط الفقر الوطني يبلغ دولارين في اليوم) من ١٤.٣% عام ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ١١.٤% عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،[٥] لكن هناك حاجة ملحة لنمو اقتصادي أفضل، حيث ما زال ٣٠% من السكان فوق خط الفقر بشكل قليل وقادرين على الاستجابة إلى حاجاتهم الأساسية إلى حد معقول.

---

[1] التقرير الإحصائي لعام ٢٠٠٦، المكتب المركزي للإحصاء؛ تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[2] وزارة الاقتصاد، سورية ٢٠٠٦

[3] نتائج تقرير مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٧

[4] التقرير الإحصائي ٢٠٠٦، القوى العاملة، المكتب المركزي للإحصاء.

[5] الفقر في سوريا: ١٩٩٦-٢٠٠٤، التشخيص واعتبارات السياسة الداعمة للفقراء، هبة الليثي وخليل أبو إسماعيل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حزيران/يونيو ٢٠٠٥

هناك ازديادا لظاهرة عمل الأطفال في سورية نتيجة للوضع الاقتصادي ولنوعية التعليم التي يدفع بالأطفال أحيانا إلى التسرب المدرسي. وقد أكد تقرير FAFO [٦] أنه حتى الآن لا يوجد أية إحصائية وطنية حول عمل الأطفال في سورية، وبالاعتماد على الدراسات المتوفرة حول عمل الأطفال يمكن اعتماد نسبة ٦.٦% للفئة العمرية ٦-١٧ سنة. حيث ذكر التقرير الإحصائي لعام ٢٠٠٠[٧] ان نسبة عمل الأطفال حوالي ٣% لفئة عمر ١٠-١٤ سنة، والدراسة حول الهجرة الداخلية[٨] التي أعدت في نفس السنة أشارت إلى نسبة ١٨% لفئة ١٠-١٧ سنة. وقد أظهرت نتائج الهجرة الداخلية ان ثلثي الأطفال العاملين من المناطق الريفية، وأن نصفهم لا يتقاضون أي أجر ويعملون لدى أسرهم. ويشير التقرير أيضاً ان المعلومات الصحيحة حول عمل الأطفال غير متوفرة وخاصة أن النسبة الأكبر تعمل في القطاع غير المنظم.

أما بالنسبة إلى وضع المرأة في سورية فقد أشارت الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦-٢٠١٠ وتقرير التنمية للألفية لعام [٩]٢٠٠٥، انه على الرغم من الجهود التي بذلت مازال وضع المرأة حساسا في مجالات التعليم والصحة والعمل والمشاركة السياسية والوصول إلى الموارد. وان نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل حوالي ١٨%[١٠]. وذكر تقرير المراقبة الاجتماعية حول المرأة والعدالة[١١] ان المرأة السورية ناشطة في اتحاد نقابات العمال، وهناك نساء نقابيات في سورية ويشاركن في اتخاذ القرارت والسياسات الاقتصادية. وقد شاركت المرأة في العمل النقابي منذ عام ١٩٨٢.

وأشار تقرير المنظمة الدولية للهجرة[١٢] إلى ازدياد في عدد النساء الأجانب العاملات في المنازل بعد إصدار قانون لتشغيل العمال الأجانب في المنزل. وذكر التقرير ان العاملات أو الخادمات في المنزل يتمتعون بالقليل من الحماية على الرغم من أن عملهم قد أصبح قانونياً.

وتمنع القوانين السورية التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد منع القانون رقم ٣٤ لعام ٢٠٠٤[١٣] التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة وأكد على إدماجهم في سوق العمل، وعلى الرغم من ذلك، ما زالت هناك بعض الصعوبات تعترض تنفيذ القانون. وقد حددت نسبة ٤% من الوظائف الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة.

وأما برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي فهي لا تستهدف حاليا كافة الفئات الاجتماعية حيث أنها مكلفة وغير محددة وغير قادرة على معالجة تحديات الفقر التي قد تنتج عن عملية التحول الاقتصادي. ومن المعروف ان عملية الإصلاح قد تحتاج إلى إعادة توزيع الدعم الحكومي على بعض المواد الغذائية والخدمات وان ذلك قد يؤثر على بعض الفئات وخاصة في المدى القريب. ومن برامج الحماية الاجتماعية أيضاً برامج الضمان الاجتماعي، وهي في سورية من أقدم النظم في العالم العربي، وتغطي نظم التقاعد وإصابات العمل في القطاع العام والخاص. يواجه هذا النظام تحديات جدية قد تؤثر على نوعية الخدمات التي يقدمها. وهناك حاجة إلى إصلاح يأخذ بعين الاعتبار المشاكل الحالية التي تعاني منها نظم التأمينات والتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

---

[6] Fafo 2003

[7] التقرير الإحصائي ٢٠٠٦، المكتب المركزي للإحصاء.

[8] تقرير الهجرة الداخلي، جامعة دمشق، المكتب المركزي للإحصاء، وفافو ٢٠٠٠.

[9] تقرير التنمية للألفية، مكتب الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب المركزي للإحصاء

[10] التقرير الإحصائي ٢٠٠٦، المكتب المركزي للإحصاء.

[11] تقرير حول سورية، المرأة والعدالة، تقرير المراقبة الاجتماعية ٢٠٠٥

[12] دراسة حول المرأة المهاجرة العاملة في المنزل، المكتب الدولي للهجرة ٢٠٠٣.

[13] قانون رقم ٣٤ لعام ٢٠٠٤- الحكومة السورية

بلغت قوة العمل في سورية ٤,٥٨٩ مليون عامل تمركزت في فئة الشباب إذ شكلت هذه الفئة والتي تتراوح بين ٢٠-٢٩ سنة نحو ٣٠%[١٤]. تواجه سورية تحديات جدية لمواجهة بطالة الشباب، حيث ان ارتفاع معدل نمو السكان وعدم توفر فرص العمل يخلق نوع من " الضغط المزدوج" على سوق العمل، وتكون فرص الحصول على عمل للعدد المتزايد من الشباب الباحثين عن العمل لأول مرة قليلة[١٥]. وللبطالة في سوريا بعدا أنثوياً حيث نسبة البطالة بين النساء تشكل ضعف نسبة الشباب. بالإضافة إلى ذلك ٥٠% من الشابات للفئة العمرية (١٥-٢٠) غير متواجدين في المدارس أو في سوق العمل، مما يشكل أحد الحواجز الأساسية لدخولهن إلى سوق العمل. ان معالجة مشكلة البطالة بين الشباب وتهيأتهم بشكل أفضل لدخول سوق العمل من أهم التحديات التي تواجه الحكومة السورية[١٦].

تعتبر خدمات التشغيل غير ملائمة، وهناك حاجة ماسة لإصلاح مكاتب التشغيل العامة حيث تكثر العوائق[١٧] التنظيمية والتشريعية إلى جانب الافتقار إلى التجهيزات والموظفين والخبرات التي تحول دون تحسين الخدمات المقدمة. يضاف إلى ذلك ضعف نظم المعلومات وعدم وجود تنسيق مع القطاع الخاص أو الشركاء الاجتماعيين. ومن الضروري تفعيل خدمات التشغيل لتشمل المعلومات عن سوق العمل، والمساعدة في البحث عن عمل، وتقديم المشورة والإرشاد المهني. وقد ركزت نتائج الدراسة الإحصائية عن انتقال الشباب من المدرسة إلى سوق العمل في سوريا[١٨] على دور مكاتب التشغيل، فهي نادراً ما تساعد الشبان والشابات في الانضمام إلى سوق العمل حيث توفر أقل من خمسة في المئة من الوظائف. بالتالي، جاء في التقرير أن ارتفاع الطلب على العمل من دون تحسين المعلومات عن سوق العمل وتحسين الموائمة والوصول الى هذه السوق لن يساعد في حل مشكلة البطالة.

تعتبر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إصلاح إدارة العمل من أولويات الوزارة، حيث ان القدرات المؤسسية للإدارة لا تلبي التطورات التي طرأت على سوق العمل، وغير قادرة على تلبية احتياجات أصحاب العمل والعمال. كما ان التطورات والتغيرات الاقتصادية تحتاج الى إدارة عمل فعالة تلبي الاحتياجات الجديدة. ومن ناحية أخرى، ان الحوار الاجتماعي الفعال بين منظمات أصحاب العمل والعمال حول قضايا التشغيل والعلاقات الصناعية غير كافي، وهناك حاجة لتطوير لجنة الحوار الاجتماعي لتلعب دورا في حل النزاعات العمالية والترويح للمفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي البناء.

يواجه نظام تفتيش العمل في سوريا تحدياً كبيراً نتيجة عملية الإصلاح الاقتصادي الجديدة. فقد أدى توسع القطاع الخاص وازدياد المؤسسات الخاصة والعمل للحساب الخاص واتساع القطاع غير النظامي إلى ضرورة إبلاء أهمية أكبر إلى احترام قانون العمل وتطبيقه. لا بد من تعزيز قدرات تفتيش العمل الحالية للاستجابة إلى الحاجات الناشئة. يوجد القليل من المعلومات أو الإحصاءات حول تفتيش العمل في قطاعي الاقتصاد والزراعة. لذلك، من الضروري تطوير آليات التنسيق بين مختلف الجهات المسئولة عن تنفيذ القانون.

الأولويات والاستجابة الوطنية

---

[14] المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧.

[15] تشغيل الشباب والهجرة، التمويل الأسباني للأهداف التنموية للألفية، برنامج الأمم المتحدة، ٢٠٠٧.

[16] نادر قباني، نورا كامل، استبعاد الشباب في سورية, البعد الاجتماعي والاقتصادي والمؤسساتي، مركز ولفنسون للتنمية.

[17] على سبيل المثال، يقضي نظام الوقوف في الصف "خدمة أول من يتسجل". وهذا يعني بالنسبة للباحثين عن وظيفة أنه بوجود معدل ٣ مقابل ١ لطلب الوظائف، يضطر الباحثون عن عمل الذين سجلوا أسماءهم حديثاً إلى الانتظار حتى يجد موظفو مكتب التشغيل وظيفة لمن سجل اسمه خلال السنوات الماضية.

[18] انتقال الشباب من المدرسة إلى العمل في سوريا، الدكتور سفيان العيسى، منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٧

قدمت الحكومة السورية الخطة الخمسية العاشرة للأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٠[19] باعتبارها برنامج عمل للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي. وفقاً للخطة، تقدم الحكومة مجموعة شاملة من الإجراءات لتحويل البلاد إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، وتؤكد الحكومة بأن الإصلاح سيغطي كافة مجالات الاقتصاد وأنه على المدى القصير، لن تستفيد كافة فئات المجتمع بشكل متساوٍ. وتعتزم الحكومة التقدم بشكل جدي في برامج الإصلاح بهدف تحقيق رؤيتها المستقبلية، حيث إن التغيير المنشود لا يمكن تحقيقه خلال خمس سنوات، ولذلك تقوم الحكومة بإعداد رؤية استراتيجية للعشرين سنة القادمة بالإضافة إلى استراتيجية شاملة لكل قطاع، حيث تحدد الأهداف للأعوام القادمة وفق الأهداف التنموية للألفية.

وقد التزمت الخطة الخمسية العاشرة بتقوية القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بهدف توسيع المشاركة الشعبية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية وتطوير المسؤولية المجتمعية.

وستركز الحكومة في برامجها على الإصلاح الإداري في القطاع العام، وقد ابتدأت وزارة العمل بالتعاون مع المؤسسة الألمانية GTZ لتنفيذ برنامج يهدف إلى إعادة هيكلة الوزارة منذ عام ٢٠٠٦. ويقوم الاتحاد الأوربي بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة التعليم، وغرفة صناعة دمشق بتنفيذ برنامج لتحديث نظام التدريب المهني وتفعيل خدمات التشغيل.

تعتبر معالجة مشكلة البطالة وخاصة بين الشباب من أهم أولويات الحكومة السورية. وحتى يكون الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي فعالاً، قامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات لتحسين أداء سوق العمل وتطوير السياسات، بما في ذلك التخفيف من ضوابط السوق، والعمل من أجل تعزيز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ونموها، وتشجيع المؤسسات في القطاع غير النظم على الانضمام إلى الاقتصاد النظامي. بالإضافة إلى إحداث مرصد لسوق العمل. كما يتم التركيز على زيادة الترابط بين التدريب وحاجات سوق العمل والسعي إلى التوفيق بين المهارات وطلبات أصحاب العمل بشكل أفضل، وخصوصاً في القطاع الخاص. وقد بذلت جهوداً حثيثة لجمع البيانات عن سوق العمل، بما في ذلك إجراء مسح عن سوق العمل عام ٢٠٠٠ ومسح عن اليد العاملة عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، ومسح عن البطالة الوطنية عام ٢٠٠٣. وكانت أهم مبادرة هي إنشاء الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات عام ٢٠٠١. عمل البرنامجان الأساسيان في الهيئة على تقديم القروض للمنشآت الصغرى والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

لقد أحرزت سوريا تقدماً ملحوظاً خلال العقود الثلاثة الماضية لجهة مؤشرات الأهداف التنموية للألفية وأغراضها. فالتقرير عن الأهداف التنموية +٥ يصف في الغرض الثامن (الهدف ١٦) زيادة البطالة بين الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً بشكل عام، مقارنة مع الفئات العمرية الأخرى في اليد العاملة. نتيجة لذلك، اعتبرت الحكومة أن استحداث فرص العمل هو في طليعة أولويات سوريا بعد التطور الشاسع في تقنيات المعلومات، والاتصالات، والابتكارات، والتغيرات السريعة التي أدت إلى تغيرات ضخمة في عملية الإنتاج. لذلك، تشمل التدخلات الإستراتيجية التي تخطط لها الحكومة تطوير برامج التعليم ومناهج إعادة التدريب التي تهدف إلى تحديث مهارات اليد العاملة وقدراتها لإيجاد الوظائف، إلى جانب تطوير التشريع الخاص بسوق العمل.[20]

التنسيق مع برامج الأمم المتحدة

[19] الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦-٢٠١٠، لجنة التخطيط الحكومية، ٢٠٠٦.

[20] التقرير الثاني عن الأهداف التنموية للألفية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة التخطيط الحكومية، ٢٠٠٥.

تم إعداد إطار المساعدة الإنمائية التابع للأمم المتحدة في نفس الفترة التي تم فيها إعداد الخطة الخمسية العاشرة[٢١]؛ لذلك كان من الممكن ضمان الترابط الوثيق بين العمليتين. فاقتصاد السوق الاجتماعي الذي أسست له الخطة الخمسية العاشرة يشمل تحول دور الدولة لتقوم بدور فعال في وضع آليات تسمح بمساءلة الهيئات العامة على أعمالها. إن حياد هيئات الأمم المتحدة وموضوعيتها يساعد ان تكون شريكاً طبيعياً للحكومة في هذه الجهود. كما أن بعض المبادرات قد تتضمن بناء قدرات الشركاء الاجتماعيين من أجل لعب دور فعال في الحوار الاجتماعي والاقتصادي خلال هذه المرحلة الانتقالية.

تنوي الحكومة إدراج مبادئ الفعالية الإدارية والاقتصادية في كافة جوانب الخدمة العامة، وبالتالي سوف تشارك هيئات الأمم المتحدة في سورية بمساعدة الحكومة لتحقيق أهدافها الوطنية عبر أساليب تشاركية باعتبارها برنامج متكاملا ومتناسقا. سوف يتراوح العمل في هذا المجال بين بناء القدرات والإصلاحات المؤسسية إلى الأنشطة المتنوعة لتحقيق الأهداف التنموية الألفية.

قامت الحكومة بتنفيذ برنامج لتحليل ومراقبة تأثير نتائج الاصلاح، وخاصة الاصلاحات المرتبطة بالدعم الحكومي وبرنامج الحماية الاجتماعية، حيث قامت بالتعاون مع البنك الدولي بتحضير استراتيجية للحماية الاجتماعية واصلاح نظم التأمينات الاجتماعية.

كما قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتأسيس صندوق للرفاه الاجتماعي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الانمائي لتوفير المساعدات المالية للفئات التي تحتاج المساعدة. وتنفذ أيضا برنامج لتقليل الفقر وتقوية قدرات النساء.

وعلى الرغم ان الاتجار بالبشر لا يعتبر مشكلة في سورية، قامت الحكومة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة بتشكل لجنة من عدة وزارات وجامعة دمشق لتطور تشريع لمنع الاتجار بالبشر

كما ستقوم هيئات الأمم المتحدة بالعمل لإدراج التشغيل المنتج واللائق في أنشطتها وبرامجها من أجل تحقيق الأهداف التنموية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، بالتماشي مع الإعلان الوزاري الذي اعتمدته مجموعة رفيعة المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في تموز/ يوليو ٢٠٠٦ من أجل دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والنظام المتعدد الجوانب لإحداث وظائف منتجة وعمل لائق وتخفيض الفقر.

سوف تعزز منظمة العمل الدولية الروابط مع الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين كمساهمين في الأهداف الدولية الأوسع وكأداة لحشد الموارد. ويتضمن برنامج التعاون بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مايلي: تأثير اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى على على القطاع الخاص وسوق العمل؛ تدريب في مجال العمل اللائق: تطوير استراتيجية وطنية للتشغيل؛ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تطوير برامج الارشاد المهني؛ والترويج لمبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات.

[21] إطار المساعدة الإنمائية التابع للأمم المتحدة، سوريا، ٢٠٠٧-٢٠١١.

وقد قامت منظمة العمل الدولية بالتنسيق مع منظمة الطفولة للأمم المتحدة (يونيسيف) بتحضير وثيقة مشروع للقضاء على أسوء أشكال عمل الأطفال، كما سيتم التنسيق مع منظمة اليونيسكو بهذا الخصوص.

التشريعات الخاصة والعمل والمصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية

منذ انضمامها إلى منظمة العمل الدولية عام ١٩٦١، صادقت سوريا على ٤٩ اتفاقية، من بينها الاتفاقيات الأساسية الثمانية (الاتفاقيات رقم ٢٩ و٨٧ و٩٨ و١٠٠ و١٠٥ و١١١ و١٣٨ و١٨٢).

إن مصادر تشريع العمل في سوريا هي القانون رقم ٩١ الصادر بتاريخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٥٩ الذي أقر قانون العمل، وقانون الخدمة العامة رقم ١ الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥. ويوجه تطبيق قانون العمل بعض الصعوبات وخاصة في الاقتصاد غير المنظم.

في مجال عمل الأطفال قامت سورية باعتماد الخطة الوطنية التابعة لاتفاقية حقوق الطفل، وصدقت على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الخاصة بعمل الأطفال. كما قامت في عام ٢٠٠٠ باعتماد قانون ٢٤ حول الحد الأدنى لعمل الأطفال (١٥ سنه).

التركيبة الثلاثية والحوار الاجتماعي

ينص دستور الجمهورية العربية السورية على الحق في التجمع، وقد قامت الحكومة بتصديق اتفاقيات العمل الدولية رقم ٨٧ و٩٨ . ويعتبر اتحاد نقابات العمال إن وحدة العمل النقابي أساسية وهي هدفاً استراتيجياً للعمل النقابي في سورية. وهناك جهود تبذل لتطبيق الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الحكومة السورية. بالإضافة إلى ذلك، هناك محاولات جادة لإشراك اتحاد نقابات العمال بكافة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تخص العمال.

قام اتحاد نقابات العمال في سورية بتطوير عمله ومسؤولياته وفق الاحتياجات الجديدة والتطورات الاقتصادية بما فيها التغيرات والتحولات التي طرأت على المؤسسات وفق الخطة الخمسية العاشرة للدولة ٢٠٠٦-٢٠١٠ التي تركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى ظهور مهام جديدة للاتحاد والحاجة إلى بناء قدرات النقابيين الجدد لا سيما في القطاع الخاص لتعلم مهارات نقابية تتماشى مع التطورات الحديثة.

إن الطرف الذي يمثل أصحاب العمل في سوريا، غرفة الصناعة في دمشق وضواحيها. تشمل العضوية في الغرفة الصناعات الخاصة والعامة. يوجد حوالي ٥٥ مؤسسة حكومية صناعية كبيرة في المدينة وضواحي دمشق وهي كلها أعضاء في الغرفة. كما ان أغلب المؤسسات الخاصة المنتسبة إلى الغرفة صغيرة ومتوسطة. إلى ذلك، ازداد عدد الصناعيين المسجلين في الغرفة من ٣٧٩٩ إلى حوالي ٤٣٠٠ بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٣، وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السواد الأعظم منها.

تولي الحكومة[22] أهمية خاصة لتعزيز دور منظمات أصحاب العمل والعمال وإلى دعم المشاركة الشعبية لكل القوى الاجتماعية الفاعلة من أجل النهوض بالجهود التنموية. بالإضافة إلى ذلك، سوف

[22] الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦-٢٠١٠، لجنة التخطيط الحكومية، ٢٠٠٦.

تقوم الحكومة بدور فعال في تحفيز المشاركة الشعبية وإشراك هذه المنظمات في خطط العمل الجماعية, والقرارات الاقتصادية والاجتماعية في كافة المجالات. وسوف يتم تشجيع منظمات أصحاب العمل والعمال على المشاركة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٣. التعاون الذي قدمته وتقدمه منظمة العمل الدولية ٢٠٠٣-٢٠٠٨

أعدت منظمة العمل الدولية/ المكتب الإقليمي للدول العربية في أيار/مايو عام ٢٠٠٦ خطة عمل مشتركة للفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧ مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في سوريا. تحدد الخطة الدور الذي يلعبه المكتب للمساهمة في الأهداف التنموية عبر تعزيز العمل اللائق، ووضع المبادئ التوجيهية، وتحديد التحديات الأساسية ومجالات الأولوية للعمل.

أنشطة ونتائج الدعم الذي قدمته منظمة العمل الدولية:

تم إجراء "تقييم سريع لأسوأ أشكال عمل الأطفال في سوريا" ونُظمت ورشة عمل وطنية لمناقشة النتائج حيث تم التركيز على الأولويات الأساسية للقضاء على أسوء أشكال عمل الأطفال، وخاصة في المناطق الريفية الشمالية والشرقية؛ وتطوير قاعدة معلومات حول عمل الأطفال؛ والحاجة إلى التركيز على الوقاية من عمل الأطفال وحماية وتأهيل الأطفال العاملين. ونتيجة لهذه التوصيات قامت المنظمة بتحضير برنامج وطني للقضاء على عمل الأطفال في إطار البرنامج الوطني للعمل اللائق.

أصبحت سورية دولة رائدة في شبكة تشغيل الشباب بمبادرة من السيدة الأولى في سورية. في هذا الإطار، قدمت المنظمة الدعم للمكتب المركزي للإحصاء ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ٢٠٠٦ من أجل القيام بدراسة إحصائية لعملية الانتقال من المدرسة إلى العمل. وستقوم المنظمة من خلال العمل اللائق بدعم الحكومة لتطوير خطة وطنية حول تشغيل الشباب.

وضمن إطار عمل شبكة تشغيل الشباب، تم دعم ثقافة العمل الخاص من خلال مشروع التعاون الفني المتعلق بتنمية المبادرة: اعرف مشروعك" الذي موله برنامج "شباب" (٢٠٠٦-٢٠٠٧). وتركز أهداف المشروع على التوعية حول المؤسسات والعمل الخاص كخيار مهني للشباب؛ تسهيل الانتقال من المدرسة إلى العمل نتيجة فهم وظائف المؤسسات وعملياتها بشكل أفضل؛ تطوير نظرة إيجابية تجاه المؤسسات والعمل الخاص عبر استهداف الشباب. يتضمن البرنامج مجموعة ورشات عمل تدريبية لوزارة التربية والتعليم العالي حول برنامج "اعرف مشروعك" في مؤسسات التدريب المهني والمدارس الثانوية والجامعات. وستقوم المنظمة باستمرار تقديم الدعم لهذه المبادرة من خلال البرنامج الوطني للعمل اللائق.

كما تم تقييم خدمات التشغيل العامة من قبل بعثة تخصصية أرسلتها منظمة العمل الدولية والمركز الدولي للتدريب في تورين إلى دمشق في تموز/يوليو ٢٠٠٦ ،وقدمت البعثة توصيات أولية لإصلاحها، فركزت على إشراك الشركاء الاجتماعيين في وضع وتطبيق سياسات سوق العمل وعلى الحاجة إلى تنسيق مع أصحاب العمل ومؤسسات التدريب وتحسين نظام المعلومات وبناء قدرات الموظفين، بالإضافة إلى تصديق الاتفاقية رقم ١٨١ حول وكالات الاستخدام الخاصة.

بالإضافة إلى ذلك قامت المنظمة بمساعدة الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات بإصلاح قانونها عام ٢٠٠٥. الذي ركز على اعتماد مقاربة من ركيزتين: (١) العمل على مستوى السياسة من أجل زيادة معدل النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار، و(٢) التدخلات على صعيدي العرض والطلب من

أجل دعم المبادرة وتنمية المؤسسات، وتعزيز تنمية المهارات وتسهيل مهمة التوفيق بين الباحثين عن عمل والوظائف المتوفرة. وسوف يركز الدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية للهيئة على تحسين السياسات والإطار التنظيمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطوير أساليب مبتكرة لتحسين التنافسية وظروف العمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتدريب الأشخاص على برنامج "ابدأ وحسن مشروعك" الخاص بالتدريب على إدارة الأعمال.

وقد صدر نظام ترخيص مكاتب استقدام وتشغيل العاملات في المنازل عام ٢٠٠٦، حيث قدمت منظمة العمل الدولية الدعم الفني والتعليقات حول مسودة النظام.
وقد تم أيضاً تقديم خدمات استشارية لمنظمات أصحاب العمل والعمال من أجل تعزيز قدراتها للمشاركة الفاعلة في سياسات الحكومة وبرامجها لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧). كما دعمت لجنة سيدات الأعمال ببرامج تدريبية.

٤. أولويات البرنامج الوطني للعمل اللائق ونتائجه

تم إعداد البرنامج الوطني للعمل اللائق بعد مشاورات ثلاثية مكثفة بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومنظمات أصحاب العمل والعمال، حيث تعتبر المشاركة الوطنية الأساس في التحضير للبرنامج – وقد تم الاجتماع مع وزارات الاقتصاد، التعليم، هيئة تخطيط الدولة، الهيئة السورية للأسرة، المكتب المركزي للإحصاء، منظمات الأمم المتحدة في سورية، الاتحاد الأوربي، وعدد من المنظمات غير الحكومية – بهدف الاستفادة من خبراتهم والتعرف على الاحتياجات الأساسية بهدف تصميم برنامج وطني يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الوطنية التنموية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وقد تم الاعتماد على نتائج المساعدة التقنية التي قدمتها المنظمة خلال الأعوام السابقة، وتم الأخذ بعين الاعتبار أولويات الحكومة من خلال الخطة الخمسية العاشرة وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة.

أجرى فريق من مسئولي منظمة العمل الدولية مشاورات مع الشركاء الاجتماعيين والجهات المعنية الأخرى من أجل تحديد أولويات البرنامج الوطني في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٧،. وأرسلت بعثة أخرى في آب/أغسطس عام ٢٠٠٧ من أجل تحديد المسائل المرتبطة بالحماية الاجتماعية. ونتيجة للاستشارات مع الجهات الوطنية تم تحديد الهدف التنموي للبرنامج من أجل "المساهمة في تخفيف الفقر من خلال توفير فرص عمل لائقة للشباب والنساء" . ويشمل ذلك ثلاثة مجالات تنموية أساسية وهي من الأولويات التي ركزت عليها الخطة االخمسية العاشرة، وهي: تحسين قدرة الشركاء الاجتماعيين لتنفيذ سياسات وتشريعات العمل؛ زيادة فرص العمل؛ توسيع مظلة الحماية الاجتماعية. ووفقاً لهذه الأولويات، تم تحديد النتائج التي ستعمل المنظمة وشركاءها الوطنيين لتحقيقها، وتهدف إلى تحسين إدارة سوق العمل وفق معايير العمل الدولية، تقوية الحوار الاجتماعي، تقوية قدرة الشركاء الاجتماعيين لتطوير وتنفيذ استراتيجية وطنية للتشغيل، تحسين بيئة وثقافة العمل للحساب الخاص، إصلاح برامج التأمينات الاجتماعية والقضاء على عمل الأطفال.

وبعد إعداد مسودة البرنامج تمت مناقشتها في ورشة عمل ثلاثية مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومنظمات أصحاب العمال والعمل في تشرين الأول ٢٠٠٧، وتمت مناقشتها بشكل مفصل مع كافة الشركاء. بالإضافة إلى ذلك تم تقييم البرنامج من قبل مجموعة الدعم الإقليمية في رئاسة المنظمة بجنيف وتم إدماج كافة الملاحظات في البرنامج.

أولويات ونتائج ٢٠٠٨-٢٠١٠

الهدف التنموي:

المساهمة في تخفيف الفقر من خلال توفير فرص عمل لائقة للشباب والنساء

الأولويات والنتائج:

أ. تحسين قدرات الشركاء الاجتماعيين لتنفيذ سياسات وتشريعات العمل.

١. تحسين إدارة سوق العمل واحترام إعلان المبادئ والحقوق في العمل ومعايير العمل الدولية عبر تعزيز إدارة العمل.
٢. تحسين سياسات وآليات الحوار الاجتماعي وتعزيز الإطار القانوني.

ب. زيادة فرص العمل

٣. تعزيز قدرات الشركاء الوطنيين من أجل وضع إستراتيجية وطنية للتشغيل ومراقبتها وتقييمها.
٤. تعزيز بيئة عمل مشجعة تستهدف الشباب والنساء في سوريا.

ب. تعزيز الحماية الاجتماعية

٥. تحسين قدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين لتطوير سياسة التأمينات الاجتماعية ونظم الإدارة وتوسيع الوصول إلى الحماية الاجتماعية لكافة العمال وأسرهم بما في ذلك العاملين في القطاع غير النظامي.

٦. تعزيز قدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين على مواجهة أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك عمل الفتيات

(أنظر الملحق ١، البرنامج الوطني للعمل اللائق، إطار النتائج والنموذج)

إستراتيجية البرنامج الإجمالية وتصميمه

سوف يتم إدراج مكونات البرنامج الوطني للعمل اللائق في الإستراتيجيات الوطنية لتعزيز مركزية معايير العمل الدولية والنوع الاجتماعي والتركيبة الثلاثية والحوار الاجتماعي. إن دعم الحكومة والشركاء الاجتماعيين ومساعدتهم في المجالات الرئيسية المحددة لتحقيق نتائج البرنامج الوطني يتم عبر نهج وتدخلات منسقة ومتعددة ترتكز على الأولويات الوطنية الحالية والميزة المعيارية التي تتمتع بها منظمة العمل الدولية.

بما أنه البرنامج الوطني الأول في سوريا، سوف يمتد لفترة ثلاث سنوات كمرحلة أولية، حيث يوفر له التنسيق مع الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠) وإطار المساعدة الإنمائية التابع للأمم المتحدة

(٢٠١١-٢٠٠٧)، مما يضمن تركيز اكبر على تخصيص الموارد ومرونة في مراجعة نتائج البرنامج وتقييمها وأخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

إن إحراز تقدم لجهة العمل اللائق يتطلب جهود حثيثة في كل بعد من أبعاده المختلفة ومقاربة متكاملة تجمع بين هذه الأبعاد في إطار سياسة متماسكة وواضحة.

I - تحسين قدرات الشركاء الاجتماعيين لتنفيذ سياسات وتشريعات العمل

تساهم منظمات أصحاب العمل والعمال القوية والمستقلة في الإدارة الرشيدة والشفافية وتطوير سوق عمل منتج ومنصف. إن الحكومة تتطلع إلى جعل عملية صنع القرار أكثر تشاركية، كما إن الشركاء الاجتماعيون مهتمون بالمشاركة في وضع السياسات وعملية التطبيق والمراقبة. وحتى يتم تحقيق إنجاز في الإدارة الرشيدة لتنفيذ سياسات وتشريعات سوق العمل من الضروري التركيز على ثلاثة نواحي أساسية: المشاركة عبر الحوار الاجتماعي، تطوير إطار قانوني وفق معايير العمل الدولية، وتعزيز إدارة عمل قادرة على تنفيذ السياسات والقوانين.

لمواجهة هذه الأولويات، سوف يركز البرنامج على نتيجتين أساسيتين:

١. تحسين إدارة سوق العمل واحترام إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومعايير العمل الدولية عبر تعزيز إدارة العمل

إستراتيجية البرنامج

إن دور منظمة العمل الدولية المعياري يعتمد على وجود مجموعة كبيرة من معايير العمل الدولية تغطي قضايا العمل المتنوعة. ويعتبر الحوار بين الجهات الإشرافية على المعايير والحكومة بمشاركة الشركاء الاجتماعيين عملية أساسية لمتابعة التطور الاقتصادي والاجتماعي. ستقدم المنظمة المساعدة والخدمات القانونية للتعامل مع تقارير منظمة العمل الدولية مع الاهتمام بشكل كامل قانونيا وعمليا بالاتفاقيات التي قامت الحكومة بتصديقها كما انه من الضروري ان يتم الالتزام بتقديم التقارير حول الاتفاقيات المصدقة وفق الأصول الخاصة بمنظمة العمل الدولية. إن الحكم الرشيد يتطلب نظام تفتيش يكون جزءا أساسي من إدارة العمل، وعلاقات عمل تعتمد على قوانين عمل حديثة.

إن التوجهات الحديثة، والأدوات التي تم تطويرها من قبل منظمة العمل الدولية ستكون جزأ أساسياً من تعزيز قدرات الوزارة. وستقدم المنظمة دعما للنظم والآليات الأساسية لدعم حقوق العمال وفق الاتفاقية رقم ١٥٠ الخاصة بإدارة العمل. وسيتم إنجاز ذلك من خلال التركيز على بعض الأوليات الخاصة ببناء القدرات: قانون العمل والسياسات، تفتيش العمل، العلاقات الصناعية والحوار الاجتماعي، التشغيل والخدمات الاستشارية. وسيخصص جزء هام من دعم المنظمة لإدارة العمل لتقوم بدور فعال في الحوار الاجتماعي حول قضايا التشغيل لتحسين الخدمات وتقوية سياسات العلاقات الصناعية لمصلحة الشركاء الاجتماعيين وسوق العمل.

تقوم إدارة العمل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في سوريا بمسؤوليات متنوعة تشمل الإشراف على تفتيش العمل، وحل الخلافات، وتطبيق قانون العمل ومعايير العمل الدولية، ووضع التقارير حول تطبيق اتفاقيات العمل الخاصة بمنظمة العمل الدولية التي تمت المصادقة عليها. يوجد حوالي ٨٠ مفتش

عمل في سوريا. إضافة إلى ذلك، يوجد في مؤسسة الضمان الاجتماعي فريق آخر من المفتشين تقتصر مهمتهم على تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية، وفريق آخر في وزارة الصحة مسئول عن التفتيش الخاص بالصحة.

نظرياً، يجب أن يقوم المفتشون الثلاثة بزيارة المؤسسة معاً لكن عملياً، لا يوجد نظام تعاون وتبادل المعلومات بين الإدارات الثلاث. وبينما يوجد حوالي ٦٠٠.٠٠٠ مؤسسة صناعية مسجلة في سوريا، لا يوجد نظام فعال لتفتيش العمل؛ كما أن مفتشي العمل لا يملكون القدرات التقنية والخبرات لتفتيش العمل وتطبيق القوانين. هناك حاجة ماسة لتقديم مساعدة وخبرة للوزارة والشركاء الاجتماعيين من أجل وضع أنظمة فاعلة وفعالة لتفتيش العمل وآليات تطبيقية مع تحديد الجهة الحقوقية المسئولة عن تطبيق القانون، لضمان احترام قوانين حماية العمل من خلال لجان تفتيش العمل الثلاثية. كما ستقوم منظمة العمل الدولية بتطوير الحوار الاجتماعي لمناقشة قضايا تفتيش العمل لإنشاء نوع من الحوار بين العمال وأصحاب العمل والحكومة، وهو أمر أساسي لتحسين أنظمة إدارة العمل وغيرها من الأنظمة.

سوف تركز المنظمة على المؤسسات المسجلة وسوف تحاول تدريب مفتشي العمل على العمل في القطاع غير المنظم الذي يتسع يوماً بعد يوم والذي جذب نسبة كبيرة من الشباب الوافدين حديثاً إلى سوق العمل. وعلى غرار العديد من البلدان المجاورة، كان سوق العمل غير المنظم أكبر مستخدم للأطفال والنساء الذين تتم الإساءة إليهم من حيث ساعات العمل الطويلة وظروف العمل السيئة والأجور المنخفضة.

كما سيتم تدريب مفتشي العمل على معايير العمل الدولية، وخاصة التي تم تصديقها من قبل الحكومة بهدف تطوير القدرة على تطبيق هذه المعايير والالتزام بنصوصها. سوف يتم أيضاً تقديم مساعدة فنية لتطوير تفتيش العمل ليكون مؤهلاً فنياً ومتكاملاً تماشياً مع اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ٨١ و١٢٩. كما سوف يتم تطوير الكفاءات في علاقات العمل، وإدارة المعلومات. وسوف يشارك الشركاء الاجتماعيون في تطوير مفهوم جديد لمديرية التفتيش المتكاملة وفي تحديد آليات التعاون. وستقدم المنظمة المساعدة حول قوانين العمل من خلال تقوية معلومات مفتشي العمل ليتمكنوا من تأدية واجباتهم ومسؤولياتهم في هذا المجال.

من جهته، قدم قسم المعايير في منظمة العمل الدولية التعليقات على مسودة نظام ترخيص مكاتب استقدام وتشغيل العاملات في المنازل، وقد تم اعتماد القانون في عام ٢٠٠٦. غير أنه يوجد حاجة ماسة لتطبيق القانون. ولذلك، سوف تقدم منظمة العمل الدولية المساعدة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية من أجل تطبيق القانون ووضع آليات قانونية لإدارة الهجرة وحماية حقوق العمال المهاجرين. ويتم حالياً ترجمة دليل المنظمة حول وكالات التشغيل الخاصة إلى اللغة العربية وسوف تنظم دورات تدريبية حول كيفية استعمال الدليل. والتدخل المهم الآخر هو وجود مدونات سلوك لهذه الوكالات وتدريب مفتشي العمل على تفتيش وكالات التشغيل الخاصة. كما ستقوم المنظمة بالترويج للإطار المتعدد الجوانب للهجرة من خلال مساعدة الوزارة بتطوير سياسات تأخذ النوع الاجتماعي باعتبارها.

في سياق قرار منظمة العمل الدولية بتطوير المساواة في النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى التقرير الدولي حول التمييز الذي نشر في عام ٢٠٠٧، سيتم إدماج قضايا النوع الاجتماعي في البرنامج الوطني للعمل اللائق. وسوف يتم تقديم الدعم لإجراء تدقيق ثلاثي تشاركي للنوع الاجتماعي بوجود مواد تدريب باللغة العربية وتدريب المدربين. من جانبها، سوف تقوم منظمة العمل الدولية ببناء

قدرات الوزارة عبر وضع خطة عمل، وإستراتيجية، والشروط المرجعية، وتوجيهات وإجراءات يليها أنشطة منسقة لإدراج قضايا النوع الاجتماعي في كل الأقسام (تفتيش العمل، الحماية الاجتماعية، البحوث والتخطيط). سوف يتم أيضاً إجراء تدريب حول السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق العمال في الاقتصاد غير المنظم عبر لجنة ثلاثية.

على صعيد آخر، سوف يتم تعزيز فرص متساوية للنساء في سوق العمل، وخصوصاً على ضوء توفير فرص عمل أكثر مرونة. وسوف تتم المساعدة للنهوض بعمل المرأة في عالم الأعمال، بهدف تحسين وضع المرأة في منظمات أصحاب العمل، تقديم خدمات استشارية للجنة سيدات للأعمال لإعادة تحديد دور اللجنة ومسؤولياتها، ووضع خطة عمل وإستراتيجية تنموية. سيتم تنظيم أنشطة لبناء القدرات ضمن برنامج "مورد" لتوسيع حاضنات الأعمال، وسوف يتم اعتماد وسائل للتمويل المصغر وبناء قدرات الخدمات الداعمة للأعمال ضمن جهود تنمية المبادرة للعمل الخاص لدى المرأة.

بالنسبة للنساء في المناطق الريفية، سوف يتم تنظيم برنامج "تدريب المرأة الريفية ذات الدخل المنخفض" لتنمية الأعمال في مراكز التنمية الريفية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات.

سوف تعتمد المنظمة أسلوب منسق ومتكامل لبناء القدرات المؤسسية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال في إطار الخطط التنموية الوطنية الخاصة بالعمل والتشغيل والقضاء على الفقر. كما ستدعم المنظمة تأسيس قسم لدعم السياسات في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بهدف بناء القدرات ودعم تنسيق وادارة مبادرات التنمية.

الشركاء	المخرجات
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - الاتحاد العام لنقابات العمال - غرفة الصناعة في دمشق وضواحيها - هيئات الأمم المتحدة - الاتحاد الأوروبي - وزارة الصحة، تفتيش العمل - وزارة الزراعة المعنية بتطبيق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٢٩ - الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات - الاتحاد النسائي العام - لجنة سيدات الأعمال - الجمعيات الأهلية العاملة في القضايا الاجتماعية - المنظمة الدولية للهجرة - مورد	١.١ وضع مسودة إستراتيجية لبناء قدرات إدارة العمل، بما فيها تفتيش العمل ونزاعات العمل بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين. ١.٢ وضع آليات إدارية قانونية لإدارة الهجرة وحماية حقوق العمال المهاجرين. ١.٣ إصلاح مكاتب التشغيل عبر تحديث الخدمات وتعزيز قدرات الموظفين. ١.٤ تعزيز قدرات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تنسيق البرامج ومراقبتها ١.٥ بناء قدرات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والشركاء الاجتماعيين من أجل إدراج اعتبارات النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في سياساتهم وبرامجهم.

٢. تحسين سياسات وآليات الحوار الاجتماعي وتعزيز الإطار القانوني

إستراتيجية البرنامج

تركز هذه النتيجة على بناء قدرات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومنظمات أصحاب العمل والعمال للمشاركة في الحوار الاجتماعي. سوف يحظى الشركاء الاجتماعيون بالتدريب والخدمات الاستشارية المصممة لتحسين قدراتهم في الحوار الاجتماعي الذي يعزز التوافق من أجل مشاركة فاعلة في النقاش الاجتماعي والاقتصادي خلال المرحلة الانتقالية. يحتاج الدعم الذي يتمتع به الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني إلى مساعدة لبناء القدرات لمواجهة العجز في العمل اللائق وتعزيز المؤسسات و الحوار الاجتماعي.

ستقدم منظمة العمل الدولية الخبرة لتحسين فعالية آليات الحوار الاجتماعي القائمة، وتأمين المساعدة في إنشاء الهيكليات الجديدة، وتعزيز قدرة الأطراف الثلاثة – منظمات أصحاب العمل والعمال والمسئولين الوزاريين – من أجل المشاركة النشطة في آليات الحوار الاجتماعي المؤسساتية.

علاوة على ذلك، سوف تقدم منظمة العمل الدولية مساعدة لتشكيل لجنة استشارية ثلاثية وطنية للحوار الاجتماعي وتعزيز قدرات الشركاء الاجتماعيين من أجل المشاركة في آليات الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية وحل الخلافات. كما سوف يتم تدريب الشركاء الاجتماعيين على المهارات التمثيلية والتفاوض لتحسين مشاركتهم في المؤسسات الوطنية، بما فيها الهيئة المزمع إنشاؤها لمراقبة تطبيق البرنامج الوطني للعمل اللائق. إلى جانب ذلك، ومن أجل تمكين الشركاء الاجتماعيين من لعب مختلف أدوارهم في اقتصاد السوق لا بد من تعزيز معرفتهم بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

كما ستقدم منظمة العمل الدولية الخبرة للحكومة والشركاء الاجتماعيين وسوف تساعدهم في وضع مسودة نهائية لقانون العمل تماشياً مع معايير العمل الدولية. وستقوم بالتدريب والترويج للتصديق على الاتفاقية رقم ١٥٤ حول المفاوضة الجماعية، ورقم ١٨١ حول مكاتب الاستخدام الخاصة.

الشركاء	المخرجات
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - الاتحاد العام لنقابات العمال - غرفة الصناعة في دمشق وضواحيه - مؤسسة التأمينات الاجتماعية	٢.١ تشكيل لجنة استشارية ثلاثية وتعزيز قدرات الشركاء الاجتماعيين من أجل المشاركة في الحوار الاجتماعي.
	٢.٢مراجعة قانون العمل تماشياً مع معايير العمل الدولية وبمشاركة الشركاء الاجتماعيين.
	٢.٣تشجيع التصديق على الاتفاقيات ذات العلاقة بالمفاوضة الجماعية رقم ١٥٤ والاتفاقية رقم ١٨١ الخاصة بمكاتب التشغيل الخاصة

II. زيادة فرص العمل

تتطلب مواجهة مشكلة التشغيل في سوريا مقاربة شاملة تقوم بإصلاح أنظمة سوق العمل ووضع إستراتيجية وطنية للتشغيل من خلال بناء قدرات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بشكل أفضل من أجل وضع السياسات والبرامج وتطبيقها وتقييمها لتعزيز بيئة تنظيمية مناسبة لإنشاء المشروعات الجديدة وتحسين القائمة منها.

لتحقيق هذه الأولوية، حدد البرنامج نتيجتين:

٣. تعزيز قدرات الشركاء الوطنيين من أجل وضع إستراتيجية وطنية للتشغيل ومراقبتها وتقييمها

إستراتيجية البرنامج

تولي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أهمية كبيرة لتطوير إستراتيجية وطنية للتشغيل تدعم جهود تخفيف الفقر وتعتمد على مبادئ العمل اللائق. حيث كان هناك توافق بين كافة الشركاء حول الحاجة لوضع إستراتيجية للتشغيل. ستقدم منظمة العمل الدولية دعم مناسب من خلال تدريب موظفي الوزارة والشركاء الاجتماعيين حول قضايا سياسة سوق العمل وتطوير إستراتيجية وطنية للتشغيل.

بهدف تطوير الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وتطبيقها، لا بد من وجود قدرة مؤسسية قوية لضمان استدامتها. بالتالي، ينبغي بناء قدرات الوزارة من أجل فهم طبيعة سياسة التشغيل بشكل أفضل والمشاركة عن كثب في كامل مراحل عملية وضع الإستراتيجية. لذلك، يمكن لمنظمة العمل الدولية (بيروت وجنيف ومركز التدريب في تورين) أن تساعد في تنظيم ورشات عمل لتقديم التدريب لموظفي الوزارة (وغيرها من الأطراف المعنية) حول بعض المجالات مثل:

- روابط الفقر والنمو والتشغيل في سوريا (أبعاد كلية)
- وضع سياسات سوق العمل والتشغيل
- جمع معلومات عن سوق العمل وتحليلها
- الترابط بين سياسات التشغيل وسياسات الحماية الاجتماعية
- بناء القدرات حول تأهيل وتشغيل الأشخاص ذوي الاعاقة

ستوفر المنظمة الدعم حول ترويج إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التدريب والتشغيل والأنشطة المدرة للدخل. كما ستسهل المنظمة إدماج برامج التأهيل في المجتمع المحلي ضمن برامج الوزارة. والتعاون مع المبادرات التي تقوم بها بعض المنظمات غير الحكومة والوزارة لتطوير برنامج وطني لتأهيل وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

يوجد حاليا عدد من الدراسات حول سوق العمل توفر معلومات حديثة نسبياً عن سوق العمل في سوريا.[٢٣] لا بد من تنظيم هذه المعلومات والوثائق ذات الصلة الأخرى وتحليلها، ويجب تحديد وسد الثغرات في القاعدة المعرفية الضرورية لسياسة التشغيل. لذلك، ينبغي تشكيل فريق عمل وطني يشرف على هذا العمل ويحدد الأولويات لتطوير إستراتيجية التشغيل الوطنية وتنفيذها. لا بد أن تقود وزارة

[23] يجري المكتب المركزي للإحصاء مسحاً لليد العاملة وأكمل مؤخراً مسحاً عن (مؤسسات) طلب العمل مع المعهد النرويجي FAFO؛ ويوجد مسح عن مرحلة الانتقال من الكلية إلى العمل أجراها المكتب ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومنظمة العمل الدولية عام ٢٠٠٥–٠٦، ووثائق تحليلية أخرى ووثائق عن السياسات على غرار دراسة اقتصادية كلية تحت قيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقييم سوق العمل لعام ٢٠٠٥.

العمل والشؤون الاجتماعية هذا الفريق، ومن الضروري أن تشارك كافة الجهات ذات العلاقة بتطوير الإستراتيجية لتدمج في عملية تخطيط التنمية الوطنية، ويمكن أن تشمل الوزارات المعنية الأخرى (مثلا: وزارة الاقتصاد، ووزارة التربية، ووزارة المالية) وهيئة تخطيط الدولة والفريق الاقتصادي لنائب رئيس مجلس الوزراء والهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات وممثلين عن أصحاب العمل والعمال.

على صعيد آخر، لا بد أن تتضمن إستراتيجية التشغيل الوطنية خطة عمل وطنية حول تشغيل الشباب، فكما ذكرنا سابقا يشكل الشباب النسبة الأكبر من السكان. بعد إكمال المسح عن المرحلة الانتقالية من المدرسة إلى العمل في ٢٠٠٦، يمكن للوزارة وفريق العمل بدء العمل لإعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات السياسات الناتجة عن التقرير. ويمكن لمنظمة العمل الدولية تقديم الدعم والتوجيهات الخاصة من أجل إعداد خطة العمل الوطنية حول تشغيل الشباب التي تشكل أحد متطلبات قرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة بصفة سورية دولة رائدة في شبكة استخدام الشباب، وتشكل هذه الخطة بدورها جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية التشغيل الوطنية.

وبهدف بناء قدرات مكاتب التشغيل سيقوم المكتب الإقليمي بالتعاون مع المركز الدولي للتدريب بدعم الوزارة بإصلاح مكاتب التشغيل العامة بهدف توفير خدمات توسط لسوق العمل. كما ستقوم المنظمة ببناء قدرات العاملين في مكاتب التشغيل حول طرق التوظيف والتشغيل لتوفير العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة. لذلك، سوف تقدم منظمة العمل الدولية الخبرة اللازمة لتعزيز قدرات خدمات التشغيل العامة وسوف تتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطوير خدمات الإرشاد المهني في مكاتب التشغيل من أجل تصميم ونشر معلومات مهنية تغطي الوظائف وفرص التدريب والتعليم والروابط مع أصحاب العمل لضمان الترابط بين جانب العرض والطلب. سوف تعزز المنظمة أيضاً اتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة (رقم ٨١) من أجل تحسين التعاون بين وكالات التشغيل الخاصة والعامة.

الشركاء	المخرجات
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - الاتحاد العام لنقابات العمال - غرفة الصناعة في دمشق وضواحيها - وزارات الاقتصاد والتربية والمالية - هيئة تخطيط الدولة - الفريق الاقتصادي لنائب رئيس مجلس الوزراء - الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات - الجمعيات الأهلية - الهيئة السورية للأسرة - منظمات الأمم المتحدة - الاتحاد الأوربي	٣.١تدريب فريق عمل وطني وبناء قدراته من أجل وضع إستراتيجية تشغيل وطنية تركز على الشباب والمرأة
	٣.٢ تطوير خطة وطنية حول تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة .
	٣.٣ إنشاء قاعدة معرفية حول اعتبارات التشغيل الناتجة عن المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق الاجتماعي من أجل دعم وضع إستراتيجية وطنية للتشغيل وتطبيقها

	٣.٤ إصلاح مكاتب التشغيل من خلال تحسين الخدمات وبناء قدرات الموظفين.

٤. تعزيز بيئة عمل مشجعة تستهدف الشباب والنساء في سوريا

إستراتيجية البرنامج

تهدف إستراتيجية منظمة العمل الدولية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سوريا إلى العمل على خلق بيئة مشجعة لتنمية المنشآت الصغيرة. إن أحد العوائق التي تواجهها المؤسسات الناشئة والمنشآت الصغيرة في سوريا هي عملية التسجيل المكلفة والمعقدة والمطولة التي تحتاج إلى مراجعة فعلية وتنظيم لتصبح في متناول كل من يريد إنشاء مؤسسة جديدة. لذلك، تمت مناقشة فكرة النقاط/النافذة الموحدة مع وزارة الاقتصاد، مديرية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تحتاج المديرية إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات لتأمين خدمات الدعم على المستويات الكلية والجزئية والمتوسطة.

يركز التدخل الثاني على دعم ثقافة المبادرة وضمان تطور الخدمات الداعمة للأعمال ذات الكلفة المقبولة والمرتكزة على الحاجات.

في الواقع، لا تحظى المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سوريا على خدمات الدعم المالية وغير المالية الضرورية لها. ويبقى قطاع التمويل المصغر في سوريا محدوداً حيث لا يمكنه مساعدة الطبقة المستبعدة من المجتمع.

من جهتها، تنوي منظمة العمل الدولية العمل تطوير الدورات التدريبية حول "ابدأ وحسن مشروعك" وتدريب المدربين المعنيين للتدريب على إدارة الأعمال وتقديم خدمات استشارية. من المتوقع القيام بذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومديرية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد وجمعية الرواد الشباب السوريين. سوف تستمر المنظمة كذلك بدعم برنامج "اعرف مشروعك" المتوقع تطبيقه في الكليات المهنية والمعاهد المتوسطة في ٩ محافظات في بداية السنة الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨. بالتالي، سوف تستمر عملية تكييف برنامج "اعرف مشروعك".

كما سوف يتم تنظيم ندوات توعية من أجل تشجيع الشباب السوري على اختيار العمل الخاص كخيار مهني.

الشركاء	المخرجات
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - الاتحاد العام للنقابات العمال	٤.١ مراجعة الإطار التنظيمي والقانوني لتسهيل إجراءات تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وزيادة تمثيلها في عملية صنع القرار.

- غرفة الصناعة في دمشق وضواحيها - وزارة الاقتصاد - الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات - شباب - جمعية رواد الأعمال	٤.٢ تعزيز القدرة المؤسسية لتقديم الخدمات الداعمة للأعمال بما فيها تسهيل الحصول على القروض مع برامج محددة تستهدف المرأة

III . تعزيز الحماية الاجتماعية

على الرغم من أن الحكومة السورية تود توفير الحماية الاجتماعية لكافة عمالها، هناك حاجة إلى تطوير نظم التأمينات الاجتماعية وفق الإصلاحات الاقتصادية الحديثة بهدف تأمين قدرة الاستمرار على تمويل البرامج. ويكمن التحدي في تطوير نظام يغطي "الأغلبية المستثناة" في القطاع الريفي والاقتصاد غير المنظم. من الضروري وجود مجموعة من أدوات السياسة: التأمين ضد البطالة، والأعمال العامة.

٥. تحسين قدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين بهدف تطوير سياسة التأمينات الاجتماعية ونظم إدارة البرامج بهدف توسيع خدماتها لتشمل الحماية الاجتماعية كافة العمال وأسرهم بما فيهم العمال في القطاع غير المنظم

إستراتيجية البرنامج

تساعد الإستراتيجية في تطوير برامج حماية اجتماعية وطنية شاملة وخطة عمل تنفيذية لتطوير نظم التأمينات الاجتماعية، وبرنامج يراعي النوع الاجتماعي عبر مجموعة من أنشطة بناء القدرات. كخطوة أولى ستقوم المنظمة بتطوير خطة حماية اجتماعية وطنية شاملة. وسوف تقدم المنظمة توصيات حول سياسة التأمينات الاجتماعية بناء على الدراسات التي أعدتها المنظمات الدولية والوطنية وترفعها إلى الأطراف المعنية السورية كخطوة تحضيرية لورشة العمل ثلاثية لمناقشة تعليقات المنظمة وتوصيات السياسة. وبعدها يتم وضع خطة عمل حول المساعدة التي ستقدمها المنظمة لجهة التأمينات الاجتماعية ضمن البرنامج الوطني للعمل اللائق لمناقشتها لاحقاً مع الشركاء الاجتماعيين.

وقد تتضمن مساعدة منظمة العمل الدولية إعداد ميزانية اجتماعية لمراجعة الميزانية المقدرة للحماية الاجتماعية وآلية توزيعها وإعداد توقعات حول طرق إعادة التوزيع مبنية على سياسات شاملة تتضمن إصلاح نظام التقاعد. كما يمكن للمنظمة أن تساعد بتحضير قانون جديد للتأمينات الاجتماعية وفق معايير العمل الدولية والاتفاقية رقم ١٠٢ لعام ١٩٥٢.

بسبب هيكلية سوق العمل السورية وعدد الوظائف الكبير في الاقتصاد غير المنظم، يعيش أغلب العمال من دون أبسط أشكال الحماية الاجتماعية، وغالبيتهم من النساء اللواتي يتعرضن للمخاطر الاجتماعية والاقتصادية والمالية لعدم توفر دخل ثابت. ونتيجة للخصائص التي تميز الاقتصاد غير المنظم، يشكل تطبيق القوانين التي تحترم حقوق العمال وقضايا العمل الأساسية الأخرى تحدياً مهماً لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. لذلك، سوف يتم وضع آليات جديدة للضمان الاجتماعي للسكان الذين يفتقرون إلى تغطية تأمينية على أساس رزمة منافع الضمان الاجتماعي الخاصة بمنظمة العمل الدولية لهؤلاء السكان. بالإضافة إلى ذلك، سوف تساعد المنظمة الوزارة في تصميم الرزمة، بما فيها تقييم التأمين.

قامت سورية بتصديق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ والاتفاقية رقم ١٨٢ حول عمل الأطفال، وقد قامت الحكومة بتطوير تشريعات وطنية خاصة بهدف تطبيق الاتفاقيات الدولية.

ستقوم منظمة العمل الدولية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف بتوفير الدعم للحكومة والشركاء الاجتماعيين لتنفيذ برنامج وطني بهدف القضاء على أسوء أشكال عمل الأطفال، وسيهدف هذا البرنامج إلى القضاء بشكل تدريجي على عمل الأطفال وخاصة أسوء أنواعه في سورية، بالتركيز على الوقاية وتأهيل الأطفال وتقديم البرامج البديلة لعمل الأطفال. سيركز البرنامج على بناء قدرات الوزارة والشركاء الاجتماعيين للتعامل بشكل فعال مع قضايا عمل الأطفال وتطوير قاعدة بيانات ومراقبة، والقضاء على أسوء أشكال عمل الأطفال من خلال تطوير برامج ريادية في ثلاث مناطق في سورية(دمشق، حلب، دير الزور)

الشركاء	المخرجات
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - الاتحاد العام لنقابات العمالي - غرفة الصناعة في دمشق وضواحيها - هيئة تخطيط الدولة - الفريق الاقتصادي لنائب رئيس الحكومة - هيئة التشغيل وتنمية المشروعات - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - اليونيسيف - الاتحاد الأوروبي - البنك الدولي - الجمعيات الأهلية	٥.١ تحضير دراسة فنية حول إصلاح نظام التأمينات الاجتماعية بناء على الدراسات التي تم إعدادها من المنظمات الدولية ٥.٢ تحضير ورشة عمل ثلاثية لمراجعة إصلاح نظام التأمينات الاجتماعية ٥.٣ تحضير خطة عمل تنفيذية لتطوير نظم التأمينات الاجتماعية وفق دراسة اكتوارية وعلى ميزانية الحماية الاجتماعية ومراقبة الأداء والتوقعات الجديدة للميزانيه وأداءها ٥.٤ إعداد التشريعات الخاصة بذلك ٥.٥ بناء قدرات العاملين في الوزارة ومؤسسة التأمينات والشركاء الاجتماعيين
	٥.٦ تحسين القاعدة المعرفية لتنمية سياسات واستراتيجيات الحماية الاجتماعية الفعالة لمساعدة العمال في الاقتصاد غير المنظم
	٥.٧ تعزيز قدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين على مواجهة أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك عمل الفتيات

١. ٥. الإدارة والتطبيق

سوف يتم تصميم خطة تطبيق مفصلة لتشكل أداة التقرير والمراقبة الأساسية للبرنامج القطري للعمل اللائق. سوف تحدد الأنشطة والمهل الزمنية والموارد الضرورية ومؤشرات تحقيق الأهداف، وسوف يتم تحديثها بانتظام. يدير المكتب الإقليمي في بيروت البرنامج بدعم من الأقسام الفنية المختلفة في المقر الرئيسي ومركز التدريب الدولي لمنظمة العمل الدولية في تورين.

على المستوى الوطني، سوف تشرف اللجنة الثلاثية التي سيتم تشكيلها على أداء البرنامج الوطني للعمل اللائق، وسوف تعين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فريقاً خاصاً للتنسيق بين الأنشطة. وبما أن نتائج هذا البرنامج متداخلة مع بعضها، لا بد من وجود مسئول بدوام كامل للاهتمام بإدارة البرنامج بأكمله. كما أن الخبراء الدوليين والوطنيين الآخرين سوف يشاركون في تطبيق نتائج محددة خلال البرنامج.

٦. إجراءات التقييم ومراقبة الأداء

سوف يتم وضع نظام مراقبة يرتكز على النتائج مع تحديد المؤشرات والأهداف والنهج المتبع لجمع البيانات. وسوف يدرج هذا النظام في مكون بناء القدرات ضمن البرنامج إلى جانب مكونات المراقبة والتقييم.

يشكل التقييم الأداة الرئيسية لتقييم تقدم البرنامج لجهة تحقيق النتائج المتوقعة، وأداء منظمة العمل الدولية، والثغرات، والإجراءات المعتمدة لمواجهة العجز وتحسين النتائج. وسوف تتم عملية التقييم والمراقبة بانتظام وفقاً لاستشارات ثلاثية نصف سنوية، وتقرير نصف سنوي حول التقدم المحرز، ومراجعة شاملة للبرنامج سنوياً.

سوف يجري المكتب الإقليمي في بيروت عملية التقييم الذاتي السنوي لإنجازات البرنامج ونتائجه في نهاية كل عام. يمكن القيام بالتكييفات الضرورية للتأقلم مع التغييرات عند الضرورة وضمان تماسك البرنامج واستجابته للأولويات الوطنية. ستقوم الحكومة والشركاء الاجتماعيين بتوفير موظفين لديهم خبرة للتعاون مع التقييم، كما سيوفرون المكان المناسب والدعم الإداري.

إلى جانب ذلك، سوف يتم تحديث البرنامج كل ستة أشهر بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين وإجماعهم. وسوف تجري المراجعات الدورية في نهاية شهر حزيران/يونيو ونهاية كانون الأول/ديسمبر من كل عام. وبذلك، يمكن الاستفادة من الدروس المستنتجة خلال عملية التقييم للتكييف، حيث تدعو الحاجة، ولتخطيط الأنشطة المستقبلية وبرمجتها؛ كما أن بعثات المكتب الإقليمي لخبراء منظمة العمل وتقاريرهم الداخلية سوف تستعمل كجزء من عملية المراقبة.

كما سيتم تطوير استراتيجية إعلامية كجزء أساسي من البرنامج الوطني للعمل اللائق.

٧- الموارد المالية

ان الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أهداف البرنامج الوطني للعمل اللائق محددة في الجدول أدناه وسيتم تحديد التفاصيل في الخطة التنفيذية.

ستقوم المنظمة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل برصد ميزانية أساسية للبدء بالعمل والقيام بالتحضيرات اللازمة. وسيتم تطوير خطة لرصد الموارد المالية بالتنسيق مع الخطة الإعلامية.

النتائج المتوقعة	الكلفة التقديرية
تحسين إدارة سوق العمل واحترام إعلان المبادئ والحقوق في العمل	$٤،٢٤٠،٠٠٠

ومعايير العمل الدولية عبر تعزيز إدارة العمل.	
تحسين سياسات وآليات الحوار الاجتماعي وتعزيز الإطار القانوني.	$٩٥٠,٠٠٠
تعزيز قدرات الشركاء الوطنيين من أجل وضع إستراتيجية وطنية للتشغيل ومراقبتها وتقييمها.	$١,٣٨٥,٠٠٠
تعزيز بيئة عمل مشجعة تستهدف الشباب والنساء في سوريا.	$١,٣٧٥,٠٠٠
تحسين قدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين لتطوير سياسة التأمينات الاجتماعية ونظم الإدارة وتوسيع الوصول إلى الحماية الاجتماعية لكافة العمال واسرهم بما في ذلك العاملين في القطاع غير النظامي.	$٩٤٠,٠٠٠
تعزيز قدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين على مواجهة أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك عمل الفتيات	$٩٠٠,٠٠٠
المجموع	**$٩,٧٩٠,٠٠٠**